



لقاءات مختلفة على مستوى الرؤساء والوزراء طوال العام ولجديوى على أرض الواقع

بيت العرب.. بعد 63 عاماً من إنشائه

الأميين والأمانة.. من ظلم من في الجامعة العربية؟

بعد فشل الجامعة العربية في حل الأزمة الطاحنة التي عصفت ببلدان آخرى وفشلها أيضاً في إيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي ودخول تركيا على خط التفاوض السوري الإسرائيلي، وتدخل قطر لإنهاء المشكلة اللبنانية وبعد مرور 63 عاماً على إنشائها واتساع عضويتها من سبع دول عربية تمثل جملة الدول العربية المستقلة في أواسط الأربعينيات لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي حالياً. تطرح «الرؤية» التساؤل: هل أدت جامعة الدول العربية رسالتها؟ ومن ظلم من.. هل الأمين ظلم الجامعة أم حدث العكس؟ ولماذا الإصرار على أن يكون أمين عام الجامعة مصرياً إذا كان هناك من هو أكثر كفاءة في أي قطر عربي آخر؟

عصمت عبدالمجيد: لا يوجد نص بالميثاق على انفراد مصر بالمنصب.. والمسألة رغبة عربية

مفيد شهاب: التجربة الأوروبية نجحت على مراحل.. والبرلمان العربي ما زال في بدايته



د. مفيد شهاب



د. عصمت عبد المجيد

أحمد ثابت: المهم أن يكون الأمين عروبي التوجه وصاحب خبرة في الدبلوماسية الخارجية

سيد عليوة: المشكلة ليست في الأمين والأمانة.. ولكن في الاستجابة للقرارات

عزة وهبي: الجامعة آخر أوراق لم الشمل.. ولكن الميثاق يحتاج إلى تعديل

القاهرة - «الرؤية»: مصطفى حسن - محمد رمضان - عمر عطية - محمود عبدالمعتم

المصري، بدليل أن أي موافقة على شخص الأمين العام لا تتم قبل موافقة الدول الأعضاء بالجامعة أو أغلبية الممثلين للأقطار العربية من المحيط إلى الخليج. موضحاً أنه من الخطأ القول إن هناك حساسية في اختيار شخصية من خارج مصر أو من أي قطر عربي شقيق. وقال إنه مما لا شك فيه أن شخصية الأمين ورؤيته القريبة والبعيدة للقرارات المختلفة تشكل إحدى أهم الأوراق الاربعة والمهمة في الزيادة من فاعلية منصب الأمين العام للجامعة قائلًا: لم أندم في يوم من الأيام على أي موقف اتخذته على مدار الدورتين التي جلست خلالها على مقعد الأمين العام، لأنني على يقين وراية بكل اللباسات التي تحيط بهذه القرارات على الرغم من أنني توليت المنصب بعد ظروف غاية في الصعوبة تتمثل في بعض الخلافات العربية - العربية والتي تم على إثرها نقل مقر الجامعة من القاهرة إلى دولة تونس الشقيقة ولكن كلها كانت أموراً عابرة، وعلى الرغم من حساسية موقع الأمين العام إلا أن جميع الأمناء الذين تولوا قبلي وحتى عمرو موسى لم يقصروا في واجباتهم، وكل شخصية كانت تتعامل بكامل معايير النزاهة والاحترام لكل الأعضاء، ومن هنا أؤكد أن من يجلس على هذا الكرسي يحمل أفضل ذكريات حياته. وفيما يتعلق بنشأة جامعة الدول العربية في ظل تغفل بريطانيا للجامعة رفض د. عصمت التصديق على أن بريطانيا أو غيرها من الدول دور في التدخل في وضع السياسة العربية، بدليل أنه لو تم ذلك لما كانت حرب 1948 لتحرير فلسطين، لكن رغم ذلك فإن بريطانيا أسهمت كثيراً في احتلال بعض الدول العربية، فالتاريخ يشهد على أن الجامعة أسهمت كثيراً في إبراز ووضع معالم التعاون العربي المشترك بل لم تتخل عن التعبير عن أي قطر عربي قلت مساحته أو كبرته، بل يجب على 350 مليون مواطن عربي الافتخار والاعتزاز بهذا الصرح وليس من الواجب حل الجامعة العربية في أي مرحلة مستقبلية لأن الجامعة في حد ذاتها ما هي إلا تجسيد لآسور التواصل بين الدول العربية حيث إن الأمة العربية لديها ما يكفيها للحفاظ على ترابطها بداية من تاريخها وانتماؤها الموحد إلى الرغبة الشعبية في الحفاظ على هذا الترابط.

وركز على أن فكرة البرلمان العربي تعبر عن توجه لا يخرج عن الإطار البرلماني، لذلك لا ننظر منه الكثير ولا نتوقع تحقيق المعجزات، لكن يكفي على الأقل وضع توجهات تؤمن بها الدول العربية دون إلزامها بها كما يحدث مع البرلمان الأوروبي، بل إن هناك بعض الوسائل التي قد تساعد على تحقيق الالتزام من جانب الدول الأعضاء كالانصاف العربية المباشرة أو من خلال جامعة الدول العربية نفسها.

مرحلة انتقالية

من جانبه يشير د. مفيد شهاب - وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى - إلى أن البرلمان العربي الحالي لا يزال في المرحلة الانتقالية التي ينبغي فيها الحكم على مدى تحقيقه لنجاحات ونتائج إيجابية، حيث إنه ما زال لم يصل إلى الصورة المأمولة والتي رسمها له البرلمانيون العرب عند تأسيسه وبالتالي لا يمكن مقارنته بالبرلمان الأوروبي في الفترة الحالية بأي شكل من الأشكال. ويضيف أن التجربة الأوروبية في هذا المجال لم تؤت ثمارها إلا على خطوات، فالاتحاد الأوروبي



مشهد يتكرر شهرياً.. والمشكلات لا تراوح مكانها

عند بداية إنشائه لم يكن على الصورة التي هو عليها حالياً ولكن في بادئ الأمر تم إنشاء الاتحاد الأوروبي ليكون هناك تمثيل حقيقي من كل الدول على مستوى الرؤساء، ثم رأت هذه الدول ضرورة أن يكون هناك تمثيل على مستوى الشعوب فقرر إنشاء البرلمان الأوروبي وكان في البداية بالتعيين من قبل الدول ثم أصبح بالانتخاب، حيث تجري الانتخابات في كل الدول الأوروبية في وقت واحد وكان أوروبا تحولت إلى دولة واحدة تنتخب مجلساً داخلياً. ولعل هذه الصورة الجميلة والديمقراطية في الانتخاب جعلت البرلمان الأوروبي اليوم مؤسسة قوية لها سلطة الرقابة على كل الحكومات الأوروبية - رغم الاختلاف في أنظمة الحكم بها- وأصبحت كل الدول ملتزمة التزاماً تاماً بما يصدر عن هذا البرلمان من قرارات حتى وإن كانت تتعارض مع مصالحها. ويستطرد في حديثه قائلًا: إن المشكلة في العالم العربي تكمن في أن كل المجالس النيابية العربية يكون فيها الأعضاء بالتعيين وليس بالانتخاب كما الوضع في المملكة العربية السعودية والبحرين، ومن ثم فمن الصعب التنوُّب في الفترة الحالية بإمكانية أن يحقق البرلمان العربي نتائج ملموسة، لأنه ليس من المعقول في ظل وجود الجامعة العربية وغيرها من المؤسسات الثقافية والاجتماعية على المستوى الإقليمي أن يكون التعيين هو المتحكم في مصر البرلمانات. ويذكر أن النظام الحالي في البرلمان العربي يقوم على وجود ممثلين عن كل دولة داخل البرلمان ولكن ذلك بنسب معينة، فمثلاً دولة مثل مصر لا يمكن أن يكون ممثلوها في البرلمان كدولة مثل الصومال وجيبوتي، فكل دولة يكون ممثلوها بحسب تواجدها على المستوى العربي. ويوضح أن المرحلة الحالية للبرلمان العربي لا يجب النظر فيها

على مساعدة الدول العربية ومناهضة أساليب القمع والتشريد التي كان يشهدها الاحتلال في الدول العربية، فضلاً عن الخبرة الطويلة لدى مصر في مجال العمل الدبلوماسي، ويشهد على ذلك الدور الذي قامت به مصر خلال الخمسينيات والستينيات. وأكد أن هناك مجموعة من المقومات التي يجب توافرها في شخصية من يشغل منصب الأمين العام، حيث يجب أن يكون شخصية دبلوماسية ذات توجه عربي وله خبرة دولية كبيرة، وهو ما استطاعت مصر أن توفره خلال العقود الأولى من عملية تأسيس الجامعة، إلى أن قام السادات بعقد الصلح المنفرد مع إسرائيل، فتم نقل المقر من القاهرة إلى تونس، وأصبح الشاذلي القاقولي هو أول أمين عام للجامعة غير مصري، وكان آخر أمين عام مصري الجنسية هو الوزير محمود رياض والذي شغل منصب وزير الخارجية خلال فترة من حكم الرئيس السادات.

وعندما عادت العلاقات العربية مرة أخرى تم الاتفاق على أن يكون الأمين العام شخصية مصرية تحظى بالقبول العربي، بدون وجود شروط معينة على عملية اختياره، كما أنه لا يشترط أن يكون من مصر، لكن العرف جرى أن يكون مصري الجنسية، بخلاف بقية الاتحادات والهيئات العربية الأخرى والتي تستطيع أن نجد الأمين العام لها شخصية غير مصرية.

وأضاف أن نظام التداول على شغل منصب الأمين العام للجامعة بين الدول العربية هي فكرة مرفوضة بكل السبل، حيث إن الدول العربية هي دول غير معتادة على مناخ الديمقراطية أو الانتخابات، علاوة على وجود الخلافات الشخصية بين الدول العربية، فعملية أن يكون المنصب بينها وبين الدول العربية والتي تتكرر بشكل سنوي لكنها لا تجد من ينفذها، علاوة على ضرورة أن تتم تقوية الجامعة العربية بمجموعة من الصلاحيات التي تجعلها مثل الاتحاد الأوروبي والتي تكون قرارته سبباً على رقب جميع الدول التي تحترمه وتتفذه.

وأوضح أن اتهام البعض للجامعة العربية بأنها أصيبت بالمرض والشيخوخة هو أمر بعيد عن الصحة، فهي مازالت تؤدي دورها في نقل وجهات النظر والعمل على التقريب بينها، وبالنظر إلى الواقع الفعلي نجد أن الأمين الحالي السيد عمرو موسى من أكفأ الشخصيات التي تناوبت على كرسي الأمانة العامة والذي استطاع وبجهدية أن يكون أحد العناصر التي أثرت في حل مشكلات مثل المسألة اللبنانية أو الشأن العراقي بحيادية عن بلد معين مثل أن يكون من مصر بصفة مستمرة، فهي مسألة ليس منصوصاً عليها في الميثاق التأسيسي لجامعة الدول العربية، فمن حق أي مواطن عربي التقدم لشغل هذا المنصب، لكن بحكم الوضع التاريخي لمصر ودورها في العمل

حسم الصراعات الدائرة حالياً. جهود كبيرة ويقول الدكتور سيد عليوة -الخبير بمركز الأهرام للدراسات- بصفة عامة لا نستطيع أن ننكر أن جامعة الدول العربية فشلت في القيام بدورها للنوط بها من حيث فض المنازعات والصراعات الداخلية بين الدول العربية أو تحقيق التكامل السياسي والاقتصادي بين الدول الأعضاء، وبذلك نستطيع أن نقول إن الجامعة اكتفت بالقيام بدور المرأة التي تعكس الأوضاع المساوية والخلافات القائمة بين الدول الأعضاء فقط وفشلت في حلها أو وضع آلية عامة ومحددة تلتزم بها الدول الأعضاء، وأنا هنا أتساءل أين آلية فض للنزاعات من الأحداث الجارية في السودان على سبيل المثال؟!، واستطرد قائلًا: رغم كل الإخفاقات والسلبيات الموجودة داخل أروقة وهيئات جامعة الدول العربية إلا أن ذلك لا ينفي أنها استطاعت إلى حد ما الحفاظ على الإطار العربي ولو من الناحية الشكلية.

ويضيف أن تفعيل جامعة الدول العربية يستلزم الكثير من الجهود والآليات ومن أهمها ضرورة مراعاة التمثيل الجاد والفعال للدول الأعضاء التي تستطيع القيام بمسؤوليتها من حيث المشاركة في تطبيق قرارات ورؤية الجامعة وليس التمثيل الشكلي أو إثارة للشك والافتقار داخل جامعة الدول، بالإضافة إلى ضرورة وجود صلاحيات أكثر فاعلية للأمين العام فيما يتعلق بوجود أجهزة معاونة له تكون لها صلاحيات واختصاصات واضحة تحترمها كل الدول وتلتزم بها، فضلاً عن إعطاء الفرصة لمنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم العربي في المشاركة السياسية والاجتماعية وفتح باب الحوار مع ممثلي هذه الجمعيات والتأكيد على دورها المهم في إعادة صياغة الواقع العربي بما يتناسب مع التغييرات التي تمر بها المنطقة في السنوات الأخيرة.

واستطرد الدكتور سيد عليوة قائلًا: ولكن تنفيذ هذه الإصلاحات يتوقف على صدق الإرادة السياسية للدول الأعضاء ومدى استجابتها لقرارات الأمين العام وقدرتها على التخلص من الهواجس القديمة المتعلقة بالسيادة المطلقة، وهي هواجس تؤكد وجود خلل كبير في العلاقة المتبادلة بين الدول العربية وبين الأمانة العامة للجامعة الدول العربية.

وفيما يتعلق بوجهة النظر التي تقول إن فاعلية المنصب تختلف باختلاف الأمناء، أكد سيد عليوة أن ذلك الأمر لا ينطبق على جامعة الدول العربية فقط ولكنها نظرية معترف بها في كل المنظمات الدولية والإقليمية وبالتالي تختلف إنجازات كل منظمة من فترة أخرى وذلك بسبب الفروق الفردية والقرارات الشخصية للأمين العام.

وانتقد سيد عليوة بعض بنود الميثاق العام لجامعة الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بضرورة أن يكون الأمين العام من دولة للقر نفسها، مشيراً إلى أن هذا الاتجاه يلقي رفضاً شديداً من الدول العربية ولكنه لم يصل بعد إلى مرحلة التصديق والانسحاب الداخلي، وأكد على ضرورة تبادل الدول العربية لهذا المنصب في فترة حتى يتحقق أكبر قدر ممكن من المشاركة لأن اختلاف الرؤى يساعد على الوصول إلى حلول وخطط مختلفة يمكن تطبيقها والالتزام بها من قبل باقي الدول.

واستبعد الدكتور سيد عليوة احتمالية أن يحقق البرلمان العربي ما فشلت الجامعة في تحقيقه في إشارة إلى أن البرلمانات العربية الداخلية لا تتمتع بالقبول والتأييد من شعوبها لأنها لم تأت بناءً على رغبتهم ولكن وصلت إلى البرلمان بطرق متعددة سواء كان ذلك بالتعيين أو التزوير.

الدور المنوط من ناحية أخرى ترى د. عزة وهبي -أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة- أن محصلة الإنجازات التي حققتها جامعة الدول العربية على مدار 63 عاماً لم تحقق الأمل التي انتظرها المواطن العربي البسيط على مدار هذه الفترة، ولعل عدم القدرة على حل القضية الفلسطينية حتى الآن يعتبر شاهداً على ذلك، كما أن هناك العديد من القضايا التي يرى فيها المواطنون العرب أزمات تسببت فيها بعض الدول العربية كقضية العراق والصومال والسودان ولكنها أقطرت وقعت تحت الاحتلال في ظل الانشغال بالقضية الفلسطينية واللبنانية على حساب القضايا السابقة.

وأضافت أنه ليس من السهل حل جامعة الدول العربية لأنها تعد آخر ورقة للحفاظ على الأمن القومي العربي ويصعب التضحية بها خاصة أن هناك كثيراً من المسؤولين يرون أن الجامعة نجحت في تحقيق كثير من الأهداف الخاصة بها وإن كان ضرورياً الإسراع في تفعيل المؤسسات العسكرية المشتركة وعلى رأسها اتفاقية الدفاع العربي المشترك فضلاً عن العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية لذلك إذا أرادت الجامعة العربية أن تكتسب أفضلية في الشارع العربي فلا بد من صياغة رؤية مشتركة تقوم على تحقيق آمال وطموحات المواطنين البسطاء.